تقـريـر

حسابات استراتيجية:

الموقف التركي من الاحتجاجات في إيران

10-2-2026

إعداد

ماري ماهر

وحدة الدراسات العربية والإقليمية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أثارت موجة الاحتجاجات الجماهيرية الأخيرة التي اندلعت في إيران منذ 28 ديسمبر 2025، وسرعان ما اتسعت رقعتها الجغرافية مع تصاعد الغضب الشعبي الناجم عن تدهور الأوضاع الاقتصادية، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع الأسعار، وما رافقها من تلميحات أمريكية وإسرائيلية بتنفيذ ضربة عسكرية حاسمة لإسقاط النظام، بالتوازي مع دعوات لاستمرار التظاهرات، قلقًا تركيًا ملحوظًا. ورغم طابع «التنافس التعاوني» الذي ميز العلاقات التركية-الإيرانية، وما شهدته من فترات صعود وهبوط على مدار تاريخها الطويل، فإن الدولتين ظلتا تدركان أهمية كل منهما للأخرى في ضبط موازين القوة الإقليمية، التي سوف تختل حال خروج إيران من معادلة التوازن الإقليمي. وعليه، تناقش هذه الورقة حسابات الموقف التركي من الاضطرابات في إيران.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

ملامح الموقف التركي

يُمكن الاستدلال على الموقف التركي القلق والحذر في الوقت نفسه من عدة شواهد نستعرضها على النحو التالي:

- **اتخاذ موقف متوازن من الاحتجاجات ورفض التدخلات الخارجية:** أقر المسئولون الأتراك بأن الاضطرابات متجذرة في مظالم داخلية حقيقية، لكنهم حذروا مما وصفوه بالجهود الخارجية لاستغلال الاضطرابات، ونأوا بأنفسهم عن المطالبة بتغيير النظام أو تقديم دعم صريح لتلك المطالب؛ حيث وصف مسئولون كبار، بمن فيهم وزير الخارجية هاكان فيدان والمتحدث باسم حزب العدالة والتنمية عمر تشيليك، الاحتجاجات بأنها مدفوعة داخليًا ولكنها عرضة للتلاعب من قبل جهات خارجية، وبالأخص إسرائيل؛ إذ اتهم فيدان الموساد باستغلال وسائل التواصل الاجتماعي لتأجيج الاضطرابات. كما جاء الموقف التركي رافضًا لأي تدخلات عسكرية ضد طهران، ومؤكدًا على ضرورة حل مشاكل إيران من خلال الديناميكيات الداخلية، لا الضغوط الخارجية. كذلك، امتنع الرئيس أردوغان عن إصدار أي إدانات علنية للنظام الإيراني، وعقد اجتماعات أمنية لتقييم المخاطر المحتملة للأزمة، فيما تجنبت أنقرة في الوقت نفسه تأييد الاستجابة الإيرانية العنيفة للاحتجاجات بما يضمن الحفاظ على موقف توازني.

- **وضع أنقرة نفسها كوسيط محتمل:** كثفت تركيا تحركاتها الدبلوماسية لاحتواء التصعيد، مقدمة نفسها بذلك وسيط تهدئة محتمل؛ حيث أجرى فيدان اتصالات هاتفية متعددة مع وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، أكد خلالها على ضرورة التفاوض من أجل تخفيف التوترات الإقليمية، وبالتوازي، ضغطت أنقرة على شركائها الغربيين، وبالأخص الولايات المتحدة، لتجنب أي إجراءات قد تؤدي إلى انهيار الدولة الإيرانية، كما نسقت مع دول الخليج، بما في ذلك الإمارات وقطر، لاحتواء التداعيات المحتملة وإدارة مخاطر الطاقة، وتعكس هذه الدبلوماسية مبدأ «التوازن الاستراتيجي» الذي تتبناه تركيا، والذي يعني عمليًا التحوط ضد جميع الاحتمالات دون الالتزام بأي منها.

- **الخطاب الإعلامي الداعم للموقف الحكومي التركي:** تُظهر متابعة الصحف والمواقع التركية، على اختلاف مواقعها من النظام السياسي، سواء كانت موالية أو معارضة، حالة من الإجماع على تبني موقف متماهٍ مع الخطاب الرسمي الرافض للتدخل الخارجي، والمحذر من التبعات السلبية لانهيار الدولة الإيرانية. فرغم تأكيدها عدم دعم الممارسات القمعية للنظام الإيراني، ودعوتها إلى إصلاحات سياسية واقتصادية، فإنها تشدد في الوقت نفسه على أن عدم الاستقرار في إيران لا يعد شأنًا داخليًا بحتًا؛ إذ تجعل الجغرافيا والاقتصاد ومسارات الطاقة، وديناميات الهجرة، والبنية الأمنية، الوضعَ الإيراني مؤثرًا بشكل مباشر على تركيا وعلى التوازنات الإقليمية. ومن ثم، لا يتم التعامل مع التطورات الداخلية في إيران بوصفها أزمة جوار تخضع للمراقبة الدقيقة فحسب، بل كمنطقة مخاطر استراتيجية متعددة الأبعاد.

واعتبرت وسائل الإعلام التركية أن المخاطر المحتملة لانهيار إيران لا تقتصر على سيناريو التدمير الكامل والمفاجئ للدولة الإيرانية؛ أي التفكك التام واختفاء السلطة المركزية، بل تمتد كذلك إلى سيناريو التفكك التدريجي (كما في الحالة السورية) أو سيناريو انعدام الدولة (كما في العراق بعد الغزو الأمريكي عام 2003)، وتتمثل مظاهر هذه السيناريوهات في الضعف الشديد للنظام، أو تراجع السيطرة المركزية على المناطق الحدودية الطرفية، أو تراخي قبضة الأجهزة الأمنية وتراجع قدرتها على الضبط، أو الانزلاق في دوامة طويلة من عدم الاستقرار الداخلي.

ورأت بعض التقديرات التركية أن طرح نجل شاه إيران الأخير رضا بهلوي بديلًا للنظام الإيراني الحالي لا يمثل حلًا للشعب الإيراني ولا عاملًا للاستقرار الإقليمي، بل يُعد وصفة محتملة للدمار، وذلك لسببين رئيسيين؛ أولهما: أن الشعب الإيراني ثار تاريخيًا ضد الفساد والقمع والسياسات السائدة في عهد الشاه، والتي اتسمت بالارتهان للغرب، ومن ثم فإن استقدام بديل من الخارج مدعوم من قوى أجنبية إلى طهران اليوم لن يحظى بشرعية شعبية، بل قد يفضي إلى رد فعل قومي واسع. وثانيهما أن القومية الفارسية المتشددة التي يقوم عليها نموذج بهلوي تنطوي على قابلية لقمع مكونات قومية مثل الأتراك والأكراد والبلوش، بما قد يدفع البلاد نحو صراع أهلي.

كما اقترحت بعض الكتابات أن تضطلع تركيا بدور في بلورة حل للوضع الإيراني الداخلي، مستفيدة من وجود رئيس من أصل تركي مثل مسعود بزشكيان (المنتمي إلى العرقية التركية الأذربيجانية). ويقوم هذا الطرح على ثلاث ركائز؛ أولها: التأكيد على أن مسار التغيير يجب أن ينطلق من الداخل عبر إصلاحات حقيقية تلبي مطالب الشعب وتحترم التعددية والهويات العرقية، لا من خلال التدخلات الخارجية أو فرض أنظمة مصطنعة. وثانيها: تعزيز فكرة الشراكة التركية -الإيرانية، لا الخصومة، في مجالات متعددة، من ممر زانجيزور إلى خطوط نقل الطاقة. وثالثها: دعوة إيران إلى حوار أوثق مع منظمة الدول التركية، بحيث تشكل العرقية التركية في إيران جسرًا ثقافيًا داعمًا لهذا التعاون.

- **دعوة دولت بهتشلي للأتراك الأذربيجانيين بتجنب الانضمام إلى الاحتجاجات:** وجه دولت بهتشلي، زعيم حزب الحركة القومية والشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم، والذي اعتاد خلال الأشهر الأخيرة الإفصاح علنًا وبوضوح عن مواقف وتوجهات السياسة الخارجية التركية، رسالة إلى الأتراك الأذربيجانيين من على منصة الجمعية الوطنية الكبرى في 13 يناير الجاري. ويشكل الأتراك الأذربيجانيون أكبر مجموعة عرقية غير فارسية في إيران، إذ يتراوح عددهم بين 25 و30 مليون نسمة؛ أي نحو 30% من إجمالي السكان البالغ عددهم قرابة 92 مليون نسمة. وقال بهتشلي: «لن تتواطأ تراكتور في إيران في أي عمل خاطئ، ولن تشارك في أي عمل عدواني، ولن تطمح إلى أن تكون مقاولًا فرعيًا للإمبريالية، ولن تفكر في ذلك حتى، ولن تسهم في عدم الاستقرار الخطير الناجم عن أي فرضيات أو خداع مرتبط بالخارج».

ويُعد تراكتور فريق كرة القدم الأكثر شعبية في محافظة أذربيجان الإيرانية، ومدعومًا من القوميين الأتراك، وقد أصبح رمزًا وأداة دعائية رئيسية لهم في البلاد، ويتمتع بقدرة على حشد الجماهير، وكثيرًا ما يهتف المشجعون بشعارات تضامن مع تركيا وأذربيجان، مثل «تبريز، باكو، أنقرة؛ أين نحن، أين الفرس؟»، و«لتتوحد أذربيجان»، و«ليكن الله مع الأتراك»، و«لتزدهر أراضي توران»، وعندما تسوء العلاقات بين تركيا وإيران يهتف المشجعون بشعارات مثل «كم أنا سعيد لكوني تركيًا»، بينما هتفوا عقب زلزال 9 فبراير 2023 في تركيا بشعار «تركيا، تعازينا، عاشت أذربيجان».

ولدى الأتراك الأذربيجانيين علاقات جيدة بتركيا؛ إذ قدمت الأخيرة تدريبًا ودعمًا متزايدًا للناشطين والصحفيين الأتراك الأذربيجانيين من خلال القنصلية التركية في مدينة أرومية، وغالبًا ما تركز البرامج التركية على الأنشطة الثقافية المعززة للهوية التركية والوعي بالروابط والتضامن بين الأتراك الأذربيجانيين الإيرانيين وتركيا. وبالتوازي، زاد وصول الأسر الأذربيجانية التركية إلى القنوات التلفزيونية التركية؛ مما عزز القوة الناعمة بينهم؛ إذ أطلقت قناة التلفزيون الحكومية (TRT) خدمة بث باللغة الفارسية في ديسمبر 2024، كما وضعت خطابات المسئولين الأتراك خلال السنوات الأخيرة أذربيجان الغربية ضمن «العالم التركي»، وتستغل أنقرة معاناة هذه العرقية من مظالم اجتماعية واقتصادية تتعلق بالتهميش والتمييز الممنهج، والتعرض لسياسات الدمج والاستيعاب الثقافي، والتضييق على حقوقهم الثقافية واللغوية، وقمع التعبير عن هويتهم الثقافية والسياسية، لاستهدافها بالبرامج الثقافية والهوياتية التي تعزز انتمائهم للأتراك.

وقد بدا لافتًا أن مناطق تمركز الأتراك الأذربيجانيين في شمال غرب إيران، وبالأخص أذربيجان الشرقية وأذربيجان الغربية وأردبيل وزنجان، شهدت مستويات منخفضة من التظاهرات، رغم تعرض سكانها لمظالم ثقافية، فضلًا عن الأعباء الاجتماعية والاقتصادية العامة التي يعاني منها المجتمع الإيراني ككل. وربما عكس ذلك استجابة جزئية للموقف التركي، وهو ما أثنى عليه بهتشلي في خطابه، بقوله: «إن الموقف الهادئ والمنفصل الذي أبداه الأتراك الإيرانيون تجاه هذه الأحداث أمر قيم وجدير بالثناء. لن يسمح الشعب الإيراني لمشروع الزعيم المتطفل الإمبريالي وأوامره».

خريطة 1 – مناطق الاحتجاجات في إيران

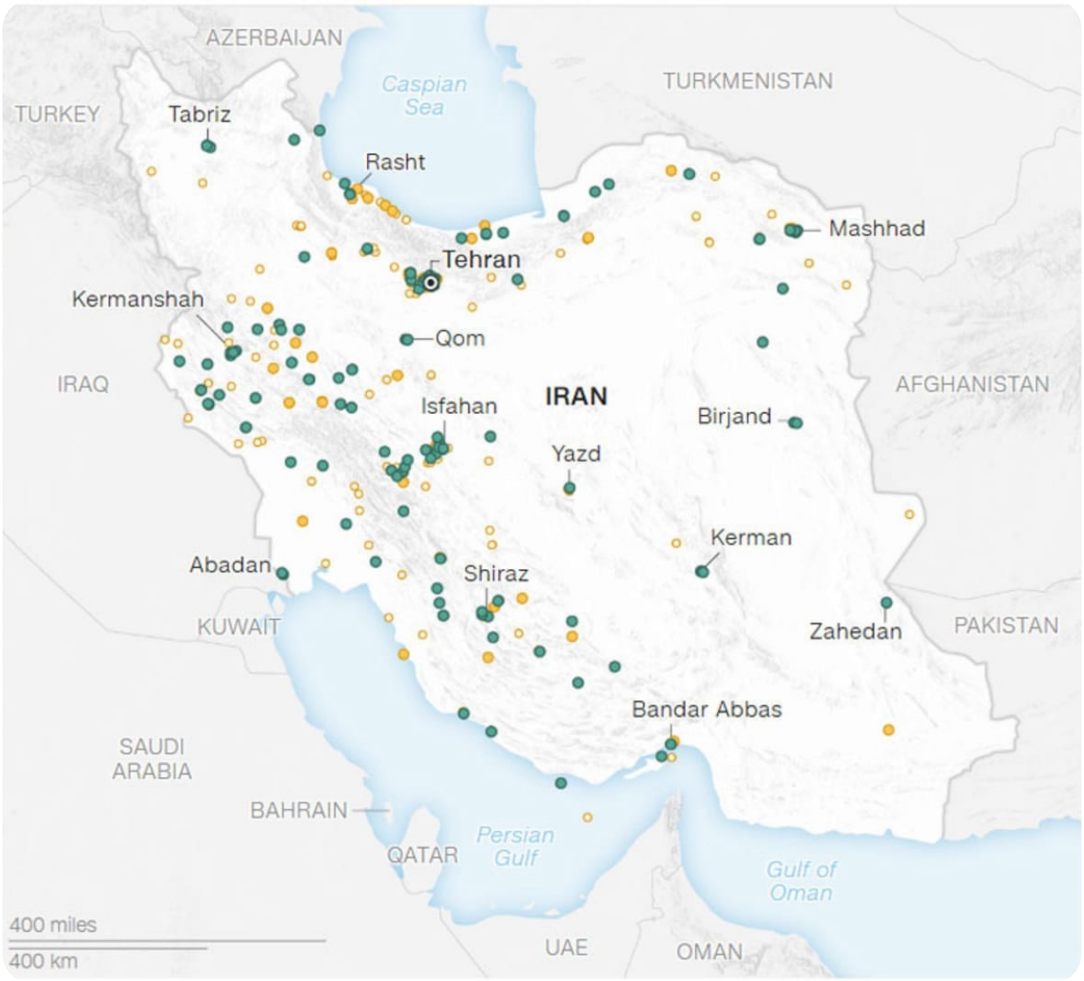

اللون الأخضر مناطق أكثر ترجيحًا لوجود احتجاجات بها، اللون الأصفر مناطق أقل ترجيحًا (يرجع عدم اليقين إلى انقطاع الإنترنت في إيران خلال فترة الاحتجاجات)

- **تقييد المظاهرات بالقرب من القنصلية الإيرانية:** منعت تركيا يوم المواطنين الإيرانيين لديها من التظاهر خارج القنصلية الإيرانية في إسطنبول؛ حيث تم تطويق المنطقة ومنع الحشود من الدخول بواسطة الشرطة، بهدف طمأنة طهران بشأن المصالح الأمنية المشتركة، ومنع امتداد النشاط بين أبناء الجالية الإيرانية في الخارج.

حسابات الموقف التركي

ينطلق الموقف التركي المناهض للاضطرابات في إيران من عدة حسابات، فكل من السيناريوهات المرتبطة بانهيار الدولة الإيرانية وتفككها أو صعود نظام حليف للغرب وإسرائيل، تُشكل مخاطر على أنقرة، وهو ما سيتم توضيحه تفصيلًا على النحو التالي:

- **إعادة تنشيط التهديد الانفصالي الكردي:** من شأن حدوث فوضى سياسية وضعف السلطة المركزية تراخي القبضة الأمنية، أو وصول نظام يؤجج النزعة القومية الفارسية، إثارة اضطرابات عرقية في بلد شديد التنوع العرقي، فإلى جانب الفرس، هناك العرب والكرد والبلوش واللور والتركمان والأتراك الأذربيجانيون والقشقائيون، وغيرهم، وبالتالي فإن نطاقات جغرافية شاسعة ستصبح هشة وعرضة للانقسامات، وما يقلق تركيا تحديدًا هي العرقية الكردية، التي ورغم أنها الأقل في إيران تنظيمًا سياسيًا ومؤسسيًا مقارنة بأكراد العراق وسوريا، والأقل نزوعًا للانفصال نتيجة تاريخ طويل من الملاحقة وقمع التوجهات الانفصالية، كما أن تجربتهم الانفصالية الوحيدة عام 1946 (جمهورية مهاباد التي أُعلنت في شمال غرب إيران بدعم سوفيتي) لم تصمد طويلًا وكان عمرها أقل من عام، فإنهم المكون الكردي الذي لم يستجب لنداء عبد الله أوجلان في فبراير 2025 بحل حزب العمال الكردستاني وإلقاء السلاح.

وفي هذا الإطار، صرح حزب الحياة الحرة الكردستاني بأنه لا يعتبر هذه العملية ملزمة لوجوده التنظيمي، كما قيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وحزب كومله، وحزب حرية كردستان، دعوة أوجلان بالإيجابية، غير أن معظم هذه الجماعات أشارت إلى اختلاف الأوضاع في إيران عن تركيا، وأن عملية سلام مماثلة غير ممكنة هناك، وأعرب بعضهم عن قلقهم من إمكانية استخدام عملية تفكيك حزب العمال كأداة ضغط على المعارضة الكردية في إيران. وعليه، تخشى تركيا أن يجهي أي سيناريو لإضعاف الدولة الإيرانية، وفي ظل الروابط غير المباشرة بين بعض قيادات المكون الكردي الإيراني بأطراف إسرائيلية وأمريكية، النزعات الانفصالية بين الأكراد الإيرانيين، بما يضر بعملية «تركيا خالية من الإرهاب»، على

صعيديها المحلي والإقليمي، فضلًا عن إمكانية عبور العناصر الكردية إلى تركيا وإثارة توترات اجتماعية جنوب شرق البلاد، أو زيادة التواصل بين الهياكل الكردية العراقية والسورية مع نظيرتها الإيرانية.

وقد أدى امتداد الاحتجاجات إلى محافظات ذات أغلبية كردية مثل إيلام وكرمانشاه إلى حشد الجماعات الكردية الإيرانية المتمركزة في العراق؛ ففي مطلع يناير الجاري، أعلنت سبعة أحزاب كردية إيرانية دعمها للاحتجاجات ودعت إلى إضراب عام، وحاولت بعض المجموعات المسلحة التسلل من العراق إلى إيران، وزُعم أن جهاز المخابرات التركي أبلغ الحرس الثوري الإيراني بهذه التحركات، وما يُقلق أنقرة بشكل خاص هو تواصل هذه المجموعات مع جهات مرتبطة بحزب العمال الكردستاني في إيران، كما تستشعر القلق من إمكانية نشر آلاف من عناصر الحزب المتمركزين على طول الحدود الإيرانية العراقية في حال نشوب نزاع داخلي إيراني.

- **إثارة موجة نزوح ولجوء جديدة:** إن وقوع اضطرابات في بلد يبلغ عدد سكانه نحو 90 مليون نسمة، سيؤثر بشكل كبير على جيرانها ومنهم تركيا؛ حيث يرتبط البلدان بحدود طويلة تبلغ 560 كيلومترًا، وتمر عبر جبال زاغروس الوعرة، وفي الوقت الراهن، تحافظ أجهزة الدولة الإيرانية على الأمن على جانبها من هذه التضاريس الصعبة، فيما تتولى وحدات الحدود التركية حماية جانبها على مدار الساعة (تم الانتهاء من بناء 380 كيلومترًا من الجدران الخرسانية الجاهزة على الحدود وحفر 553 كيلومترًا من الخنادق، وتركيب 203 أبراج كهروضوئية و43 برج مصاعد)، وفي حالة وقوع اضطرابات كبيرة داخل إيران، فإنه سيؤدي حتمًا إلى نشاط مسلح وتهريب وظهور مناطق رمادية خارج السيطرة على طول الحدود.

وفي هذه الحالة، ستكون تركيا عرضة لموجة نازحين ولاجئين كبيرة، ولا يقتصر الخطر المحتمل على الإيرانيين فحسب، بل يمتد إلى الأفغان أيضًا؛ إذ تعمل إيران حاليًا كحاجز ديموغرافي لملايين اللاجئين الأفغان المسجلين وغير المسجلين الذين تستضيفهم، ويُقدر عددهم بنحو خمسة ملايين شخص، وتمنعهم من التوجه شمالًا وغربًا، وسيؤدي تفكك أو إضعاف السلطة في طهران إلى انهيار هذا السد؛ مما يعني تحرك ملايين الأفغان المقيمين هناك حاليًا نحو تركيا.

ويشكل هذا السيناريو تهديدًا اجتماعيًا واقتصاديًا خطيرًا؛ حيث سيؤدي إلى إجهاد الخدمات العامة في تركيا، وتصاعد المشاعر المعادية للمهاجرين، فقد تقلصت بشكل كبير المساحة المالية والمرونة الاجتماعية اللتان سمحتا لتركيا بإدارة تدفق المهاجرين عقب 2011، علاوة على أن أي تدفق مفاجئ سيزيد من تعقيد ترتيبات الهجرة التي تربط أنقرة بالاتحاد الأوروبي، كما سيسمح بمزيد من التوظيف السياسي لقضية اللاجئين من قِبل المعارضة ضد الحكومة التركية وأردوغان في توقيت حساس سياسيًا يسعى فيه النظام التركي إلى تحقيق توافق حزبي ومجتمعي بشأن تعديل الدستور.

- **الإخلال بمعادلة التوازن الإقليمي لصالح إسرائيل:** رغم أن المشروع الإقليمي الإيراني شكل باستمرار منافسًا للمشروع التركي، فإنه ظل موازنًا للمشروع الإسرائيلي، غير أن إضعاف القدرات الجيوسياسية والعسكرية الإيرانية بشدة، وبالتبعية إضعاف شبكاتها من المليشيات الشيعية ومناطق نفوذه الإقليمية، بما في ذلك إضعاف هياكل المليشيات الشيعية في العراق، وتضييق نطاق عمل حزب الله في لبنان، بالتزامن مع انهيار النفوذ الإيراني في سوريا، من شأنه أن يجعل تركيا العامل الوحيد الذي يوازن أهداف إسرائيل الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وهو ما قد يعرضها لمخاطر الاصطدام بطموحات الهيمنة الإسرائيلية، لا سيَّما في ظل مواقفهما المتعارضة حاليًا في سوريا وغزة والبحر الأحمر وشرق المتوسط، والتي قد تمتد إلى جنوب القوقاز وبحر قزوين، كما قد يجعلها هدفًا مباشرًا لإسرائيل على الأمد الطويل تماشيًا مع العقيدة الأمنية لتل أبيب التي تنظر إلى الدول القوية المجاورة كتهديد، لا سيَّما أن بعض المحللين في الأوساط الاستراتيجية الإسرائيلية يطلقون على تركيا لقب «إيران الجديدة».

- **الإضرار بموقع تركيا على طرق التجارة الإقليمية:** إن التداعيات السلبية المحتملة على تركيا لا تتوقف عند انهيار النظام الإيراني أو تفككه فحسب، بل تمتد لتشمل صعود نظام حليف للولايات المتحدة وإسرائيل (نظام الشاه)، ولعل موقع تركيا على الممر الأوسط أحد الأمثلة الواضحة، ففي الوقت تتمتع تركيا حاليًا محوري في شبكة الإمداد بين الشرق والغرب، باعتبارها العقدة الرئيسية للممر الأوسط، غير أنها ميزة ذات طابع «ظرفي» يرتبط بالمتغيرات الدولية والإقليمية في المنطقة، فالممر الشمالي عبر روسيا مقيد بالحرب الأوكرانية، والطريق الجنوبي عبر إيران يعاني من اختناق بسبب العقوبات، وهناك اهتمام أمريكي إسرائيلي متزايد بالممر الأوسط لتقويض مسارات التجارة الإيرانية والروسية في آسيا الوسطى والقوقاز؛ مما يجعل تركيا بفعل القيود المفروضة على البدائل شريانًا حيويًا للتجارة.

غيرأن وصول نظام حليف للولايات المتحدة في طهران قد يرفع الموانع الأمريكية لتفعيل خطوط التجارة والنقل عبرإيران، كما يُمكن إدماجها في ممر ترامب للسلام والازدهار (ممر زانجيزور) الذي يعزل إيران بشكل كبيرلصالح تعظيم مكانة تركيا على خطوط التجارة الإقليمية في منطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز وبحر قزوين. ويرجع ذلك إلى أن إيران توفر مسارًا بريًا أكثرمباشرة من الخليج العربي إلى حدود تركيا والقوقاز، ورغم أن مسار الممر الدولي للنقل بين الشمال والجنوب يتضمن استخدام النقل البحري، فإن الربط البري عبرإيران من شأنه أن يقلل الاعتماد على نظام العبّارات في بحر قزوين، بينما النقل عبر الممر الأوسط أكثرتكلفة كونه يتطلب نقلًا متعدد الوسائط؛ حيث يجب تفريغ البضائع من القطارات إلى السفن لعبور بحر قزوين ثم إعادة تحميلها على القطارات، وهي عملية تؤدي إلى زيادة تكاليف الشحن وأوقات التسليم، وهو سيناريو -لو حدث- من شأنه إضعاف الميزة اللوجستية الحالية لتركيا.

• تهديد أمن الطاقة: يعد أمن الطاقة من القضايا الحساسة في تركيا؛ حيث تزود إيران تركيا بنسبة تتراوح بين 13.5% و20% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي بموجب عقد ينتهي عام 2026، وقابل للتجديد؛ مما يجعل أي انقطاع أو انخفاض في الإمدادات، لا سيما في فصل الشتاء، مكلفًا للغاية بسبب ارتفاع الأسعار والتضخم، وبصفة عامة، فإن عدم استمرار تدفق النفط والغاز الإيرانيين إلى الخارج نتيجة الاضطرابات السياسية أو العمليات العسكرية المحتملة والتي قد تستهدف أسطول الظل الإيراني من شأنها إحداث تقلبات في الأسعار العالمية ستضر بتركيا أيضًا.

- **اضطراب حركة التجارة:** تُعد تركيا من بين أكبرخمسة شركاء تجاريين لإيران إلى جانب الصين والعراق والإمارات والهند، وقد بلغ حجم التجارة التركية مع إيران 5.1 مليار دولار في الأشهر الـ11 الأولى من عام 2025؛ حيث بلغت الصادرات حوالي 2.8 مليار دولار والواردات حوالي 2.3 مليار دولار، وفقًا لبيانات المعهد الإحصائي التركي. ومن شأن الاضطرابات السياسية أو تعرض إيران لضربة عسكرية خارجية أن يضر بمستويات التجارة مع تركيا، والإضرار بالوضع الاقتصادي لسكان الولايات الحدودية مثل أرضروم وفان وأغري، فقد أدت الاحتجاجات إلى تباطؤ التبادل التجاري بالفعل؛ حيث انخفضت حركة الشاحنات اليومية عند معبرجوربولاك الحدودي بنسبة تصل إلى 40% بعد بدء الاحتجاجات؛ حيث انخفضت من 350 إلى 400 مركبة يوميًا إلى حوالي 200 مركبة، كما أبطأت قيود الإنترنت العمليات عند المعابر الحدودية وصعبت وصول الشركات إلى السائقين.

كذلك، فإن توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية من شأنه الإضرار بالاقتصاد التركي، فعلى سبيل المثال، هدد ترامب بفرض تعريفة أمريكية إضافية بنسبة 25% على الدول التي تتعامل تجاريًا مع طهران، وقال إن الإجراء سيدخل حيز التنفيذ فورًا، لكنه لم يوضح ما الذي سيشمله التعامل التجاري مع إيران أو ما إذا كانت مشتريات الطاقة والمعاملات غير المباشرة عبر دول ثالثة ستشملها، ومن المتوقع أن تتضمن القطاعات الأكثر عرضة للخطر الآلات وقطع الغيار التي تمثل حوالي 25% إلى 30% من صادرات تركيا إلى إيران، تليها المواد البلاستيكية والكيماويات التي تتراوح نسبتها بين 20% إلى 25% بالمائة، كما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الصناعية المنظمة قد تكون الأكثر تضررًا، وقد سبق للعقوبات التي فرضها ترامب ضد إيران خلال رئاسته الأولى عام 2018 أن أضرت بحجم التبادلات التجارية مع تركيا؛ حيث انخفضت بين البلدين من أكثر من 10 مليارات دولار إلى حوالي 5.4 مليار دولار.

ليس هذا فحسب، بل تخشى أنقرة أيضًا من تبعات علاقتها مع إيران على تجارتها مع واشنطن؛ حيث إن فرض تعريفة جمركية قدرها 25% على معاملات تركيا التجارية مع الولايات المتحدة ستؤدي إلى زيادة التكاليف والإضرار بحجم التجارة المتبادلة، والتي بلغت خلال عام 2024 نحو 32.1 مليار دولار، بما في ذلك واردات أمريكية من تركيا بقيمة 16.7 مليار دولار وصادرات أمريكية إلى تركيا بقيمة 15.4 مليار دولار، بحسب مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة.

- **تصاعد مخاطر التهريب والتطرف:** يرتب تقويض أو انهيار النظام الإيراني مخاطر أمنية قد تضر بالمصالح التركية الأوسع في الإقليم، وقد تهدد أمن الحدود التركية ذاتها؛ حيث إن انهيار أجهزة الدولة سيفتح الباب أمام تفكك الشبكات والمجموعات المسلحة داخليًا والتي قد تنتقل في ظل سيولة أمنية حدودية محتملة إلى دول الجوار، ومنها تركيا، فضلًا عن انتشار محتمل لبعضها في العراق وسوريا، مع إمكانية انفلات تحركات المجموعات الموالية لإيران في العراق واختلال توازن النظام السياسي (حال انهيار النظام الإيراني الحالي)؛ الأمر الذي يضاعف التحديات الأمنية الإقليمية بالنسبة لتركيا، ويعقد علاقاتها ببعض الأطراف العربية.

ختامًا، يُظهر الموقف التركي من الاحتجاجات في إيران واحتمالات توجيه ضربة عسكرية أمريكية لها، أن إيران تظل الخصم الإقليمي الذي لا غنى عنه لضمان عدم الإخلال بالديناميكيات الإقليمية، وأن خروجه من المعادلة الإقليمية أو حتى صعود نظام غير معادٍ أو حليف للمنظومة الغربية التي تعد تركيا جزءًا منها أيضًا، سوف يخصم من الرصيد الإقليمي لتركيا بأكثر مما يضيف، لذا فإن من مصلحة أنقرة الاحتفاظ بالنظام الإيراني الحالي مع فتح قنوات تعاون واتصال تضمن عدم تحرك طهران وحلفائها الإقليميين وفق سياسات تضر بمصالح تركيا.